



النظام الإداري في تجربة حكم الإمام علي "ع" - دراسة تحليلية

The administrative system in the experience of the rule of Imam Ali "peace be upon him" – an analytical stud

أ.م.د. محمد علي محمد رضا الحكيم

مركز دراسات الكوفة/ جامعة الكوفة

Asst Prof Dr. Muhammad Ali Muhammad Reda Al-Hakim

Kufa Studies Center/University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.v1i73\(B\).16862](https://doi.org/10.36322/jksc.v1i73(B).16862)

الملخص:

يتناول البحث في النظام الإداري في فترة حكم الإمام علي، من خلال العودة إلى الوثائق التاريخية القديمة، ودراسة خطبه وتوجيهاته وسيرته في المصادر التاريخية. وقسم إلى ثلاثة مباحث أساسية، عرض المبحث الأول الوضع الذي ألت إليه الدولة الإسلامية وأدى إلى الثورة على الخليفة السابق، وأشار المبحث الثاني إلى الإصلاحات الإدارية والمالية الفورية التي قام بها الإمام، وتطرق المبحث الثالث إلى الهيكل الإداري للدولة زمن حكم الإمام. الكلمات المفتاحية: النظام الإداري، الدولة الإسلامية، الإمام، عهد، الأمصار.

Abstract:

The research deals with the administrative system during the period of Imam Ali's rule, by going back to ancient historical documents, and studying his sermons, directives, and biography in historical sources. It was divided into three main topics. The first topic presented the situation





that the Islamic state had reached and led to the revolution against the previous caliph. The second topic referred to the immediate administrative and financial reforms carried out by the imam. The third topic dealt with the administrative structure of the state at the time of the imam's rule.

Keywords: administrative system, Islamic state, imam, era, lands.

المقدمة:

الإدارة تعبير يتكرر باستمرار يراد به عددا من المعاني، فهو يعني لدى بعض: هي تلك القواعد والإجراءات المنظمة للعمل، والتي يتعامل الناس على أساسها. في حين يرى فريق من الناس أن الإدارة: هي مجموعة من الأفراد الذين يشغلون المناصب الرئاسية والقيادية في المؤسسات والمنظمات في المجتمع. ويضيف بعض الكتاب العنصر الإنساني إلى تلك التصورات، فتكون الإدارة وفقا لهذا المنظور: عملية إنسانية تعمل على تحقيق أهداف محددة باستخدام الجهد البشري وبالاستعانة بالموارد المادية المتاحة، ترتبط تلك الأهداف بالجوانب الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية⁽¹⁾. أما المقصود بالنظام الإداري فهو مجموعة المبادئ والقواعد والأسس المتناسقة والمنسجمة مع بعضها البعض، التي تتخذها منظمة ما كبرنامج متكامل لعلاقاتها، ومنهاج عمل لأفرادها في تأدية الوظائف، التي تتعلق بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة من أجل تحقيق أهداف محددة. وجاء هذا البحث مستندا إلى المنهج التحليلي ليسلط الضوء على النظام الإداري الذي أسسه الإمام علي، في فترة حكمه للدولة الإسلامية التي قاربت خمس سنين، متخذا من تلك المعاني المختلفة للإدارة مدارا





للبحث والاستقصاء، إذ نتحدث مرة عن القواعد الناظمة للعمل، وأخرى نستعرض الوظائف والمسؤوليات، وثالثة نشير إلى المبادئ والأخلاقيات التي تتضمنها.

وتأتي أهمية الموضوع من حيث أن المؤسس لهذا النظام وهو الإمام علي، قد توفرت له فرصة تشرب المفاهيم والقيم الإسلامية من منبعها الصافي والأصيل، حيث تربى في حضن الرسول الكريم منذ نعومة اظفاره وبقي مراققا له حتى آخر رمق من حياته الشريفة، وهناك جملة من الأحاديث النبوية الثابتة التي كشفت عن علمه وحكمته وفضله على سائر الصحابة، هذا من جانب ومن جانب آخر، فإن حكم الإمام جاء إثر ثورة عارمة على الإجراءات التي قدم عليها الخليفة السابق والمظلومية التي لحقت بسببها المسلمين، الأمر الذي دفعهم لاختيار الإمام من أجل تصحيح المسار، فكانت الإجراءات التي اتخذها الإمام حين تسلم مقاليد الحكم تهدف إلى تأسيس نظام، يعيد صياغة العلاقات القائمة على القيم والمفاهيم الإسلامية التي شهدت تراجعاً لحساب القيم والمفاهيم القبلية الجاهلية في المجتمع.

وقد قام البحث على ثلاث مباحث، أشار الأول في لمحة سريعة إلى أوضاع الحياة التي آل إليها المجتمع الإسلامي بعد وفاة الرسول الأعظم، في حين تعرض الثاني إلى الإجراءات العاجلة التي عالج بها الإمام المشكلات التي اعترت المجتمع وأدت إلى الثورة، واستعرض الثالث أهم المؤسسات التي قام عليها النظام في حكم الإمام ومحدداتها الإدارية وضوابطها الأخلاقية. هذا بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة أتت على بعض النقاط المهمة التي عرض لها البحث.

المبحث الأول: لمحة في حياة المجتمع الإسلامي السابقة على عهد الإمام:

من المعلوم أن الدولة الإسلامية قد تأسست على يد الرسول الكريم، فحين هاجر الرسول من مكة إلى يثرب تهيأت له عوامل نشأة الدولة، إذ توفر لديه عامل الإقليم وهو مدينة يثرب ومحيطها. والعامل الثاني من





عوامل تأسيس الدولة هو الشعب، وقد تمثل بجماعة المهاجرين والأنصار والمتحالفين معهم. وأخيرا عامل السلطة، التي حصرت وفقا للأمر الإلهي وتعاليم الدين بالرسول (ص)، وبذلك نشأت الدولة الإسلامية. وكانت إمكانات هذه الدولة الفتية ضعيفة، فقد أنهك الصراع القبلي بين الأوس والخزرج واحلافهما اقتصاد المدينة الذي اعتمد على الزراعة، وهو أساسا غير قادر على استيعاب اعداد المهاجرين الذين تركوا أملاكهم وفروا بأنفسهم خوفا من بطش قريش، والذين لم تكن لديهم الخبرة الكافية في مجال الزراعة، الأمر الذي ألجأ الرسول إلى فكرة المؤاخاة، كحل آني سريع لمشكلة البطالة بين المهاجرين. وفي ظل هذه الظروف القاسية استعمل الرسول سياسة العدل والمساواة في توزيع الأموال على المسلمين. واستلم الخليفة الأول زمام الدولة بعد رحيل الرسول، التي امتدت على عهده إلى أطراف من العراق والشام، وعلى ذلك تحسنت قدرات الدولة الاقتصادية إلا أنه ظل ذلك محدودا نتيجة شحة الموارد الزراعية بسبب طبيعة البيئة الصحراوية في شبه جزيرة العرب، والانشغال بالحروب. ولكن الفتوحات الكبيرة التي جرت على عهد الخليفة الثاني، أحدثت نقلة كبيرة في إمكانات الدولة المالية والاقتصادية، لاسيما مع انهيار أجزاء كبيرة من الدولتين العظميين آنذاك -دولة الروم ودولة الفرس- وانضمام ارثهما إلى الدولة الإسلامية، فقد أخذت الأموال الطائلة تأخذ طريقها إلى مركز الخلافة من الفيء ومن جباية الخراج والجزية، فكثرت الخيرات بصورة غير مسبوقة في المجتمع الإسلامي. وآثر الخليفة الثاني مخالفة النبي في المساواة بتقسيم العطاء بين الناس، ففي الوقت الذي أبى الخليفة الأولى أن يفضل أهل السابقة إلى الإسلام، فإذا بالخليفة الثاني نحا نحوه الخاص بالعطاء، إذ طالما كان الناس منازل في كتاب الله ومن قسمنا من رسول الله، ينبغي منح الرجل في ضوء قدمه في الإسلام،





وبلاؤه، وغناه، وحاجته..، وبهذا الأساس الذي وضعه عمر للتقسيم لم يجعل المسلمين كلهم على سواء، بل رتبهم منازل ودرجات لكل منها حظ معلوم من العطاء^(٢).

إلى جانب ذلك كله، كانت السقيفة وما انتجته من نظام للحكم استند إلى حجة أبي بكر المنسوبة إلى النبي بأن الأئمة من قريش، التي اتبعها بقوله للأنصار: نحن الأمراء وأنتم الوزراء، قد أنشأت نوع من الأرستقراطية غير معهود في الإسلام، فأصبح الحكم إلى قريش وحدها، وأصبحت المشورة إلى الأنصار. والمشورة حق عام لكل مسلم؛ فلقریش أن تحکم، ولقریش أن تشير، وللأنصار وغيرهم من العرب أن يشيروا وليس لهم أن يحكموا^(٣).

الأمر الذي أنعش آمال قريش في العودة إلى صدارة المشهد الاجتماعي والسياسي، حيث بدت معايير القبيلة تتقدم على حساب معايير الدين كالقدم في الإيمان والنقوى والتاريخ الجهادي الذي كان هو معيار المفاضلة بين المسلمين، لاسيما اقترنت مقولة تقديم قريش بمقولة أخرى تبدو فيها قيم القبيلة أكثر وضوحاً، ألا وهي كراهة قريش أن تجتمع النبوة والخلافة في بيت، ما يعني ضرورة إبعاد بني هاشم عن الحكم، على الرغم من أن حجة القريش من النبي أظهر في بني هاشم، منها في عموم قريش التي عرفت بموقفها العدائي من الدعوة.

على إن هذا الموقف القرشي المعادي للإسلام -بحسب طه حسين- لم يكن ناشئاً عن إيمانهم بعقيدة الأوثان ولا حرصاً منها على آلهتها، فما كانت قريش إلا شاكسة ساخرة تتخذ من الأوثان وسيلة لا غاية، وسيلة لاستغلال العرب واستهوائهم، وحرصاً منها على مكانتها وانتقاعها بما كان يجلب لها من ثمرات. ولو كانت دعوة النبي خالية من التعرض إلى النظام الاجتماعي والاقتصادي، ودون أن يساوي بين السيد





والعبد أو الغني والفقير، أو ما يأخذ من الغني ليرد على الفقير، ودون أن يلغي عملية الربا، لما امتنعت جل قريش عن الإيمان ولما وقفت هذا الموقف الشديد من الدعوة^(٤).

وسرعان ما سنحت الفرص لقريش ممثلة بيزيد بن أبي سفيان، باستلام ولاية الأردن بأمر من الخليفة الأول باعتباره أحد قادة جيش الفتح الإسلامي، غير أن الحنف قد عاجلة فتوفي بالطاعون سنة ١٨ هـ، فبادر الخليفة الثاني إلى تعيين أخيه غير الشقيق معاوية ولاية الأردن، وعززها بولاية الشام^(٥).

على إن قرار الخليفة الثاني هذا قد واجه معارضة من الناس إذ كيف تسنى له أن يعين أحد الطلقاء من مسلمة الفتح ولاية أحد أمصار المسلمين، سوى أن الخليفة الثاني لم يلتفت إلى ذلك، وأمرهم بأن لا يتكروا معاوية إلا بخير. وكان ممن اعترض على تولية معاوية الصحابي حذيفة فقال لعمر: إنك تستعين بالرجل الفاجر، فقال عمر: إني لاستعمله لاستعين بقوته، ثم أكون على قفائه^(٦).

وحين جاء الخليفة الثالث لم ينقم الناس عليه شيئاً -على حد تعبير السيوطي-، وكان أحب إليهم من عمر بن الخطاب، لأن الأخير كان شديداً عليهم، ولكنهم كرهوا ولايته فيما بعد لأنه أكثر في تولية قومه من بني أمية ممن لم يكن له مع رسول الله (ص) صحبه، فكان يجيء من أمرائه ما ينكره الصحابة فيستعجب فيهم فلا يعزلهم، ثم استأثر بني عمه فولاهم وما أشرك معهم أحد^(٧).

فقد عزل عثمان عمار بن ياسر عن الكوفة، وولى أخاه لأمه الوليد بن عقبة بن أبي معيط. وعزل أبا موسى الأشعري عن البصرة، وولاها ابن خاله عبد الله بن عامر، وكان حدث السن. وعزل عمرو بن العاص عن مصر، واستعمل أخاه من الرضاة عبدالله بن أبي سرح^(٨). فيما وسع من ولاية معاوية على الشام والأردن زمن عمر، حين أضاف إليها حمص وقنسرين وفلسطين.





استبد عثمان برأيه عن رأي المهاجرين والأنصار فتركهم لا يستعملهم على شيء ولا يستشيرهم، واستعمل أهله وبني عمه من بني أمية من أحداث وغلما لا صحبة لهم مع الرسول ولا تجربة لهم بالأمر، بل لا دين لهم إذ أم الوليد بن عقبة والي الكوفة المصلين في صلاة الصبح وهو سكران، فصلى أربع ركعات ثم التفت إليهم قائلاً: إن شئتم أزيدكم^(٩). وهو الفاسق بنص القرآن، فقد اتفق المفسرون أن هذه الآية نزلت في حقه: (أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستون) (السجدة: ١٨)، وفي موضع آخر: (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا..) (الحجرات: ٦). أما واليه على مصر عبدالله بن سرح فإنه كان يهزأ من رسول الله، وقد أهدر الرسول دمه يوم فتح مكة، وأمر بقتله ولو كان متعلقاً بأستار الكعبة، ونزلت في ذمه وتكذيبه آية: (ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً وقال أوحى إلي ولم يوح إليه شيء..) (الانعام: ٩٣)^(١٠). أضف إلى ذلك، قام عثمان بمنح القطائع والأرزاق والأعطيات على جماعة ليست لهم صحبة مع الرسول، ولا عرفوا بالذنب دفاعاً عن الإسلام، فضلاً عن إنها كانت تخل بتعاليم الدين وسنة الرسول في العدل والمساواة والأنصاف، فعلى سبيل المثال وهب صاحبه مروان بن الحكم خمس أفريقية وفيه حق الله ورسوله^(١١). كما وزع أموال بيت مال المسلمين على أقاربه وأهل بيته، ولما أنكر عليه الناس هذه الأفعال تأول ذلك بصلة الأرحام التي أمر الله سبحانه بها^(١٢).

لقد كان عثمان يرى لنفسه الحق في العطاء، ولم يبيح لصاحب بيت المال أن يعصي أمره، وسار عماله في المال سيرة إمامهم، فاستقال عبدالله بن مسعود في الكوفة، كما استقال عبدالله بن الأرقم في المدينة. ولم يكن غريباً بعد أن أطلق الخليفة وعماله أيديهم في الأموال العامة، أن يحتاج الجند إلى المال فلا يجدوه فامتدت أيدهم إلى الصدقات أيضاً، مما دعاهم إلى التشدد على الرعية والعنف بها في جباية الأموال^(١٣).





لست بصدد استعراض إخفاقات عثمان السياسية إذ يطول الحديث فيها وهي مسطورة بجلاء في كتب التاريخ الإسلامي، غير أنه ينبغي التأكيد على إن كبار الصحابة والتابعين استنكر سياسة عثمان تسليط أهله وأقاربه، من بني أمية على رقاب المسلمين من دون محاسب ولا رادع، ثم منحهم الهبات والعطايا من أموال المسلمين بصورة غير معهودة، فأطلقوا العنان للنقد والطعن في سياسته الخاطئة؛ ولم يكن رد فعل عثمان على ذلك القيام بإصلاحات من شأنها تهدئة النفوس الناقمة وجبر الخواطر المنكسرة، وإنما قام بفعل أشد فداحة حيث تولى تهديدهم وإجبارهم على السكوت والرضا بالأمر الواقع، ولما لم يفلح في ذلك لجأ إلى إبعاد الأصوات الناقدة عن مواقع التأثير في المجتمع الإسلامي.

فنفى أبا ذر الغفاري إلى الشام، ثم إلى منطقة مهجورة تعرف بالريذة، ونفى مالك الأشتر وصعصعة بن صوحان وكميل بن زياد وثابت بن قيس إلى الشام أيضا، ولما لم يستطع معاوية إنهاء خطرهم في تأجيج الرأي العام أبعدهم إلى حمص^(١٤).

ثارت تائرة الناس على عثمان في الأمصار ووصلت اصداؤها إلى المدينة، فثارت الكوفة على واليه سعيد بن العاص، مما اضطره إلى تغييره، وأرسل المصريون وفدا للتفاوض ولكنه لم يثمر عن نتيجة تذكر بعد أن وعدهم بخير، فخرجوا مرة أخرى وخرج في الوقت ذاته من الكوفة والبصرة جماعات أيضا وعسكروا في ضواحي المدينة، وبعد مفاوضات طويلة وغير مثمرة حوصر عثمان في داره، وانتهى الحصار بمقتله على يد الثوار.

انتهت سياسة عثمان هذه إلى نتيجتين سيئتين: الأولى اضطراب مالي وظلم للرعية، الثانية ظهور طبقة غنية من بني أمية ووجهاء قريش (رأسمالية) تتوسع في جمع المال وملك الأرض واستغلال الطبقة العاملة،





وتطمع بالامتيازات مما لا حق لها، فأخذت تتنافس في التسلط ثم ترقى إلى التنافس في الامارة والتطلع إلى الخلافة^(١٥).

المبحث الثاني: إصلاحات الإمام الإدارية والمالية الفورية:

سيطر الثوار على مدينة الرسول وخرج الأمر من أيدي قريش، واختفت بطانة الخليفة عن عيون الناس، خشية أن يظفروا بهم فيلحقوهم بشيخهم، وراحوا يتحينون الفرص للفرار من حاضرة الملك التي شهدت صوراً من السيطرة والطغيان ماثلة في أذهان الناس.

ظل الاضطراب أياماً في عاصمة الإسلام بعد مقتل الخليفة، بعدها تهافت الناس على الإمام علي يطلبون يده للبيعة، إذ لا أحد سواه بقادر على انتشالهم من الواقع المرير الذي وصلوا إليه، وهو الوحيد الذي بإمكانه أن يهدئ من روع الثوار الناقمين على الظلم، والتائقين إلى تلك النفحة الإيمان التي غرسها الرسول في نفوسهم، فأسكرتهم ولم يعودوا يلتفتون إلى غرائزها الدنية.

وربما جال في خاطر بعض الصحابة ذكرى ذلك اليوم العصيب الذي حل بالمسلمين عشية وفاة الرسول، ورأى بعين الواقع خطأ ذلك القرار الذي خرج من كنف السقيفة، فابعد الإمام عن مهمته الإلهية بقيادة الدفة، والتفت إلى خطئ مقولة عمر بأن بيعة أبو بكر كانت فلتة وقى الله شرها، إذ كانت جنوة الشر ما زالت تكبر منذ ذلك اليوم حتى قلبت كيان الأمة ومزقت أوصالها.

على أي حال، ذكر الطبري: فأتاه (للإمام) أصحاب رسول الله (ص) فقالوا: إن هذا الرجل قد قتل، ولا بد للناس من إمام، ولا نجد اليوم أحق بهذا الأمر منك، لا أقدم سابقة، ولا أقرب من رسول الله (ص)، فقال: لا تفعلوا، فإني أكون وزيراً خيراً من أن أكون أميراً، فقالوا: لا، والله ما نحن بفاعلين حتى نبايعك، قال: ففي المسجد، فإن بيعتي لا تكون خفياً، ولا تكن إلا عن رضا المسلمين^(١٦).





وصور الإمام ببلاغته المعروفة حال الناس المتلهفة لبيعته حيث قال: فما راعني إلا والناس كعرف الضبع إلي ينثالون عليّ من كل جانب، حتى لقد وطيء الحسنان وشق عطفائي مجتمعين حولي كربوضة الغنم^(١٧)..

لم يقابل الإمام حماس الناس لبيعته برغبة مماثل؛ ذلك لأنه رجل ليس كغيره لقد كان من طراز خاص، فلئن طالب في يوم بالخلافة فهي لم تكن غاية في ذاتها رنا لها طموحه، فلا مظهرها ولا جاهها ولا حتى المجد الذي يحوطه شاغلها بالأمور التي تشغل بال الإمام، وإنما هي وسيلة لغايات أسمى وأعز عليه من سيادة الناس، تكمن في ترسيخ الدين في نفوس الناس وإحقاق الحق ودفع الباطل، كما في رواية عبدالله بن عباس^(١٨).

هذا فضلا عن إنه كان يرى بعين البصيرة بعد الناس عن النهج القويم وتفرق أهوائهم وتمزق أوصال الأمة، ولذا كان يرى أن طريق الإصلاح محفوف بالمخاطر ولن يكن سهلا مطلقا، فأراد أن يضع الناس أمام مسؤولياتها الشرعية في تحمل التكليف ومشقته. وفعلا تحققت مخاوفه إذ لم تنطو فترة حكومة الإمام التي لم تكمل خمس سنين، إلا وقد واجه خلالها ثلاثة حروب داخلية طاحنة راح ضحيتها عشرات الآلاف من المسلمين، وكانت لها تداعيات خطيرة على المجتمع الإسلامي.

ذلك لأن منهج الإمام السياسي يختلف كل الاختلاف عن المنهج الأموي، الذي ظهر على يد ولاية عثمان أبان فترة حكمه، وتطور على عهد الدولة الأموية فيما بعد، وهو لا يقوم على أصول ومركزات قيمية، وإنما تنتظر المدرسة الأموية إلى السياسة على إنها تشخيص الهدف ثم بلوغه بأي ثمن، ولا شأن للسياسي في أن تكون الأمور حقا أم باطلا. وفي سياق تحليل هذا الاتجاه رأى برتراند رسل أن الحافز السياسي عند اغلب الناس يتمثل بالنعمية والانانية والتنافس على السلطة. ويضيف بأن القائد السياسي الناجح هو الذي





يستطيع اقناع الناس بقدرته على تلبية احتياجاتهم واشباعها، فتصل قدرته على احتواء الجماهير إلى الحد الذي تؤمن فيه أن اثنين زائد اثنين يساوي خمسة، أو أن جميع صلاحياته قد فوضت إليه من الله^(١٩). هذا التحليل للمنهج النفعي يتطابق بالكامل مع المنهج الأموي الذي أرسى قواعده في التاريخ الإسلامي معاوية، فقد تحرك على هذا الأساس تحت شعار (الملك عقيم)، بحيث كان على استعداد تام لكل ما من شأنه بلوغ السلطة والمحافظة عليها، واستطاع احتواء الشاميين فاتبعوه من دون هدي. على النقيض من ذلك كان المنهج العلوي لا يجوز استعمال الأداة السياسية غير الشرعية، حتى لو كلفه ذلك فقدان السلطة نفسها، بل ذهب إلى أن عملية إدارة النظام والحفاظ عليه لا تحتاج إلى أدوات غير مشروعة، حيث يمكن حكم القلوب من خلال توظيف السياسات الشرعية فقط، وتوجيه الجمهور صوب التكامل المادي والمعنوي^(٢٠).

على إن عملية الإصلاح الحقيقية التي كانت هدف الإمام من توليه الحكم لا تقوم على أعمال سطحية ولا خطوات ترقيعية، وإنما تتطلب معالجات جذرية تقطع أس الفساد والظلم، فكانت أولى خطوات الإصلاح التي أقدم عليها الإمام وأدخلته في مواجهة حادة ومباشرة مع السلطة القديمة، هي عزل الولاة الطغاة الذين سلطهم عثمان على رقاب المسلمين وعاثوا في الأرض الفساد، الأمر الذي دفع الناس إلى التمرد عليهم والثورة. وانصبت خيارات الإمام على الأشخاص المعروفين بالتدين والامانة والصلاح في عملية تعيين الولاة. وحسب رواية الطبري فإن الإمام بعث عثمان بن حنيف واليا على البصرة، وعمارة بن شهاب على الكوفة، وعبيدالله بن العباس على اليمن، وقيس بن سعد على مصر، وسهل بن حنيف على بلاد الشام. غير إن سهلا لم يتمكن من القيام بمهمته إذ قوبل بمعارضة من الشاميين فكَرَّ عائدا إلى المدينة^(٢١).





ولم تكن هذه المعارضة بالأمر المستغرب، حيث ذكرت المصادر التاريخية أن المغيرة بن شعبه قدم على الإمام وقال له: إن معاوية من قد عرفت، وقد ولاه الشام من قد كان قبلك، فوله أنت كيما تنتسق عرى الأمور، ثم اعزله إن بدا لك. فقال أمير المؤمنين (ع): أتضمن لي عمري يا مغيرة فيما بين توليته إلى خلعها؟ قال: لا، قال: لا يسألني الله عز وجل عن توليته على رجلين من المسلمين ليلة سواد أبدأ، (وما كنت متخذ المضلين عضدا). لكن ابعت إليه وادعوه إلى ما في يدي من الحق، فإن أجاب فرجل من المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم، وإن أبي حاكمته إلى الله^(٢٢).

وجاء في رواية أخرى أن المغيرة قد قال للإمام: وإني أشير عليك برد عمال عثمان عامك هذا، فاكتب إليهم بإثباتهم على أعمالهم، فإذا بايعوا لك واطمأن الأمر لك عزلت من أحببت وأقررت من أحببت. فأجابته الإمام: والله لا أدهن في ديني ولا اعطي الدني في أمري. قال: فإن كنت أبيت علي فانزع من شئت واترك معاوية، فإن لمعاوية جراءة وهو في أهل الشام يسمع منه... فقال الإمام: لا والله، لا استعمل معاوية يومين أبدا^(٢٣).

والروايتان تتفقان في الجوهر، حيث أنهما تقران دعوة المغيرة بن شعبه وهو الرجل المعروف بين العرب بالدهاء، إلى الإبقاء على تولية معاوية حتى تستقيم الأمور للإمام، فإن تم له الأمر اتخذ الإمام الموقف المناسب فيما بعد، لأن معاوية له سلطة واسعة وتأثير فعال على أهل الشام، ولذا كان هناك تخوف من تمرده على قرار الإزاحة من السلطة. وقد أيد هذا الاتجاه مستشار الإمام عبدالله بن عباس حين قال له قد نصحك الرجل، ومع ذلك ظل الإمام على موقفه المعارض بشدة.

ولم تكن تخفى على الإمام أهمية مثل هذا المنهج في ترسيخ سلطته واستتباب الأمور من الناحية السياسية، ولكنه في الوقت ذاته كان يرى أن الهدف الأسمى من السلطة هو ترسيخ مبادئ السماء وتعزيز قيم الدين،





وهذا الهدف يتعارض مع الإبقاء على الولاية الطغاة واعطائهم الشرعية في ظل حكومة الإمام، ومن ثم أصر على عزل معاوية ومحاكمته إن لم يتب ويسترشد بهدى الدين.

فعلى الرغم من اضطراب الوضع السياسي وتردي الواقع الاجتماعي، فإن الرؤية السياسية للإمام لم تعمل وفق المنهج النفعي كما تقدم، ولم تحاول تبرير قرارها حيث تذهب حكومة الطوارئ (في عصرنا) فتحل نفسها ما لا يحل لغيرها. وكان على بصيرة من أمره ولذا كانت قراراته ثابتة يتخذها من دون تردد أو وجل، ومهما كانت الأمور صعبة أو متداخلة حد الإبهام، وهو القائل: وإني على بينة من ربي، ومنهاج نبوي، وإني لعلى الطريق الواضح ألقطه لقطاً^(٢٤).

في ضوء هذا الوضوح أيضاً رسم الإمام سياسة الدولة المالية القائمة على العدالة الشاملة التي تتسع لجميع الناس سواء بسواء، ولا تضع حواجز من المزايا تفرق بينهم أدنى تفریق، وهدم ما كان قائماً من شرعة الخليفة الثاني في التقسيم، التي صارت بعد عشرين عاماً راسخة كرسوخ الإيمان. لم يصدده عن مذهبه هذا أن أصبح لها مع مرور الزمن قداسة العقيدة في بعض الأذهان، ولا الغضبة التي لا بد سيثيرها التغيير في قلوب أولئك الفئة التي ميزها بالعطاء عمر، ثم راح عثمان من بعد يكيل لها في العطاء ما شاءت له رغبته وهواه^(٢٥).

ففي اليوم الثاني من بيعته صعد الإمام على المنبر وبسط سياسته المالية بالقول: إنما أنا رجل منكم، لي ما لكم وعليّ ما عليكم... وإني حاملكم على منهج نبيكم (ص) ومنفذ فيه ما أمرت به... ألا لا يقولن رجال منكم غدا قد غمرتهم الدنيا، فاتخذوا العقار وفجروا الأنهار وركبوا الخيول... إذا ما كانوا يخوضون فيه وأصرتهم إلى حقوقهم التي يعلمون، فينقمون ذلك ويقولون حرمانا ابن أبي طالب حقوقنا... ألا وأيما رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله (ص) يرى أن الفضل له على سواه لصحبته فإن الفضل غدا





عند الله وثوابه وأجره على الله... ألا وأيما رجل استجاب لله وللرسول فصدق ملتنا ودخل ديننا واستقبل قبلتنا فقد استوجب حقوق الإسلام وحدوده. فأنتم عباد الله والمال الله يقسم بينكم بالسوية^(٢٦). ويضيف ابن أبي حديد حديثا يوضح فيه الإمام سياسته تجاه الأموال المغتصبة: ألا إن كل قطيعة أقطعها عثمان وكل مال أعطاه من مال الله فهو مردود في بيت المال... فإن الحق القديم لا يبطله شيء. ولو وجدته قد تزوج به النساء وملك الإمام، وفرق في البلدان لرددته إلى حاله^(٢٧).

في هذه الخطبة المفصلة وضح الإمام أطر خطته في العطاء وحدد سياسته المالية من دون موارد، وعمل على انفاذها فصادر ما اقطعه عثمان من الأراضي وما فرقه من أموال على أهله ورجالاته، وطالت عملية مصادرة الأموال المختلصة حتى ما يتعلق بأموال الخليفة السابق نفسه، وتتبع كل مال بذل على غير وجه حق على المقربين والوجهاء وأعادته إلى بيت المال. على إثر ذلك فرغ بنو أمية والمنتفعون من قریش أشد الفزع من جراء سياسة الإمام، وبدأوا يطالبون بإعادة أموال الخليفة المصادرة، واندفعوا إلى إعلان العصيان والتمرد على حكومة الإمام. وكتب عمر بن العاص إلى معاوية رسالة جاء فيها: ما كنت صانعا فاصنع، إذا قشرك ابن أبي طالب من كل مال تملكه كما تقشر عن العصا لحاها^(٢٨).

أما في اليوم الثالث من بيعته فقد دعا الإمام الناس إلى بيت المال، وما زال قائما معهم يفرق عليهم حقوقهم منه حتى أخذ كل مسلم حقه كاملا من غير نقص، لا فرق بين كبير وصغير، ولا بين قريب وبعيد، ولا بين سيد ومسود، كلهم لديه سواء وإن اختلفوا في الجنس والمقام.

لقد كان الحكام يعتبرون الدولة بسكانها وأرضها وسلطتها ملكا خاصا لهم يتصرفون به كما يشاؤون دون حسيب أو رقيب، فكانت أموالهم وأموال الدولة شيئا واحدا ينفقونها كما يرون، وكانت مراكز السلطة ملكا لهم أيضا يعينون فيها ويعزلون على هواهم. ولكن الإمام عليا قد حقق ثورة في هذا المجال لم تعرفها





البشرية، إذ كانت الدولة في نظره مختلفة عنه شخصيا، على أنها سلطة من الله، وشعب هم إما أخ للحاكم في الدين أو شبيه له في الخلق، وأن أموالها هي أموال الله وأموال المسلمين وليست أمواله الخاصة^(٢٩). وفي مجال الإجراءات الإدارية التي أقدم عليها الإمام علي أيضا، ففي خطوة غير مسبوقه نقل العاصمة الإدارية للدولة الإسلامية من المدينة المنورة حيث جعلها الرسول (ص) وظل عليها الخلفاء السابقين، ونقلها إلى الكوفة التي لها موقعا استراتيجيا لتوسطها المراكز المهمة في الدولة، علاوة على امتلاكها الطاقات البشرية المعروفة بولائها للشرعية المتمثلة بالإمام، وتوفرها على الموارد الاقتصادية التي تأمن حركته خلافا للمدينة التي تغتقر إلى ذلك^(٣٠).

هذه لمحة سريعة بما يسمح به المجال لأهم الإجراءات التي اتخذها الإمام علي بعد توليه الخلافة، وهناك خطوات أخرى عبر عنها برنامجها السياسي الإصلاحية، الذي طبقه الإمام في المجالات السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية أبان فترة حكمه.

المبحث الثالث: الجهاز الإداري:

بداية لمعرفة النظام الإداري المتبع في الدولة الإسلامية آنذاك، هل هو النظام الوحدوي المركزي للسلطة أم النظام اللامركزي؟

يقوم النظام اللامركزي على أساس تقسيم الدولة إلى وحدات إدارية، تمتاز كل منها بسلطة محلية لها صلاحيات محددة على الإقليم، ترتبط بالسلطة المركزية للدولة وفق نسق إداري معين بحيث لا تتقاطع الصلاحيات الممنوحة للسلطة المحلية مع صلاحيات السلطة المركزية. وعادة ما تكون الهيئات الإقليمية منتخبة منه تحديدا. أما في الدولة الإسلامية فإن الأمور لم تجر على هذا النحو، لأن الولاة الحاكمين في





الأمصار الإسلامية عادة ما كانوا يعينون من الخليفة، بل لا يشترط بهم الانتماء إلى نفس الإقليم. لذا فإن النظام الإداري في الدولة الإسلامية لا يتطابق مع النظام اللامركزي على وفق المفهوم الحديث له^(٣١). ومن جهة أخرى، فإن النظام الإداري للدولة الإسلامية ليس نظاما مركزيا ووحديا بسيطا؛ لأن هذا النظام كان مستحيل التطبيق مع ترامي أطراف الدولة وصعوبة الاتصال وانعدام الوسائل الحديثة للاتصال، التي تمكن السلطة - كما هو اليوم- من إيصال أوامرها وتعليماتها في كل حين لسلطة الإقليم. لذلك كان ولاية الأمصار يتمتعون بصلاحيات واسعة جدا، مع امكان تدخل الخليفة في أمور الإقليم التفصيلية حين يشاء. وعليه فإن هناك مستويات للسلطة تكون في قمتها سلطة الخليفة، ثم تأتي سلطات الولاية في الأمصار الإسلامية وهي شبيهة في تركيبها وأجهزتها بسلطة الخليفة^(٣٢). يتألف الجهاز الحاكم في الدولة الإسلامية من الخليفة يحيط به مجموعة من المستشارين والوزراء والكتاب، أما في الأقاليم فإن الوالي هو الحاكم الأعلى فيه يعمل إلى جانبه المستشارون والوزراء. الحاكم الأعلى للدولة (الخليفة أو الإمام):

تمتع حكام الدول على مدى التاريخ قبل ظهور الإسلام بصلاحيات مطلقة، ليس هناك من حدود فعلية تقيد من صلاحياته وأحكامه تجاه دولته بما فيها من نفوس وأراضي وخيرات. وكانت ملوك بلاد الرافدين ووادي النيل والشرق الأقصى يستمدون تلك الصلاحيات المطلقة باعتبارهم من سلالة الآلهة، فالملك إله منذ ولادته وهكذا تسري إلى ذريته، أو لكونهم وسطاء بين الرب والبشر، ومن ثم هم ملوكا حاكمين وهم آلهة يعبدون أو هم كهنة مقدسون وقادة مطاعون طاعة عمياء، بيدهم الحياة والموت، والخير والشر، والعطاء والمنع. أما بعد ظهور الدين الإسلامي وتكون دولته على يد الرسول، فكان الحاكم يستمد شرعيته من الله





سبحانه، وإن اختلفت سبل تشخيصه بين (النص أو الاختيار)، ولذا هو -كما يفترض- محدود الصلاحية بحدود الشريعة الإسلامية.

إذ لما كان شرعية الحاكم الإسلامي مستمدة من الباري جل شأنه، فإن طاعته تجب وجوباً شرعياً، لذا كان هذا الحكم لدى فقهاء الإسلام يدور مدار التزام الحاكم نفسه بالشريعة، أما لو خرج عن إطار الشرع الأقدس، حينئذ يسقط حقه في وجوب الطاعة من جانب الرعية، بل ينقلب الحكم إلى وجوب التصدي له ومقاومته، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. مستدلين على ما ورد من آيات كريمة في الكتاب العزيز، وأحاديث الرسول في هذا المقام. قال تعالى: ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تتصرون (هود: ١١٣). وما ورد عن رسول الله كقوله: سيكون عليكم أمراء يأمرونكم بما لا تعرفون ويفعلون ما تتكرون، فليس لأولئك عليكم طاعة^(٣٣).

وفي معرض حديث للإمام يشير إلى جوانب أخرى علاوة على الطاعة، يفترض أنها حقوقاً للحاكم على رعيته، فيقول: وأما حقي عليكم: فالوفاء بالبيعة، والنصيحة في المشهد والمغيب، والاجابة حين أدعوكم، والطاعة حين آمركم^(٣٤).

أما بالنسبة للمهام التي يضطلع بها الحاكم الإسلامي، فإن الإمام يذكر بعض منها في خطبة له، حيث قال: وأنه لا بد للناس من أمير بر أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويجمع الفيء، ويقا تل به العدو، وتأمين به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوي، حتى يستريح به بر، ويستراح من فاجر^(٣٥).





وهناك نص آخر يشير الإمام فيه إلى المهام التي على الوالي القيام بها، فيقول: هذا ما أمر به عبد الله علي أمير المؤمنين مالك بن الحارث الأشتر في عهده إليه حين ولاه مصر: جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها^(٣٦).

يمكن تلخيص المهام في ضوء النصين المتقدمين بالأمور التالية:

- تأمين التنمية الاجتماعية والعمرانية.
- ضبط السلم الأهلي وحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية.
- إدارة الأموال العامة والاشراف على صرفها وفق مبدأ العدالة الاجتماعية.
- تعيين المسؤولين والاشراف على أجهزة الدولة ومراقبتها.

الولاية:

وهم الأشخاص المعينون من قبل الحاكم الأعلى للدولة لإدارة شؤون الأمصار، وكل واحد من هؤلاء يكون مسؤولاً أمام الحاكم الأعلى فيما يتعلق بشؤون حكم ذلك المصر الذي عين واليا عليه. وكان من المتعارف عليه أن يعطى كتاباً أو عهداً مكتوباً بعد صدور الأمر بتعيينه، يقرأه الوالي الجديد على مسامع رعية ذلك المصر، يتضمن التعريف به كمسؤول أعلى واستعراض الإطار العام للسياسات والتوجيهات التي يملئها الحاكم تجاه الوالي والرعية. فيكون ذلك الكتاب بمثابة الميثاق الذي يحكم العلاقة بين الوالي والرعية. وطالما كانت مسؤوليات الوالي كبيرة باعتباره المسؤول الأعلى في الإقليم ويتمتع بصلاحيات واسعة، كان تركيز الإمام علي القوي على المواصفات والمؤهلات التي تنطوي عليها شخصية الوالي، وحرصه الشديد في اختيار الشخص المناسب لهذه المهمة. لاسيما وإن الظرف الذي تولى فيه الإمام مسؤولياته كان ظرفاً استثنائياً حساساً كما مر ذكره، حيث جاء إثر ثورة عارمة على طغيان الولاية زمن الخليفة السابق. ومما





ذكره الإمام في هذا المجال: وقد علمتم أنه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم والأحكام وإمامة المسلمين البخيل، فتكون في أموالهم نهمته، ولا الجاهل فيضلمهم بجهله، ولا الجافي فيقطعهم بجفائه، ولا الحائف للدول فيتخذ قوما دون قوم، ولا المرتشي في الحكم فيذهب بالحقوق ويقف بها دون المقاطع، ولا المعطل للسنة فيهلك الأمة^(٣٧).

ونظرا لتعدد المسؤوليات التي تقع على عاتق الوالي وتنوعها، وجسامة المهام المنوطة به، فإن الإمام يؤكد على تعلق صلاح الرعية بصلاح الوالي، حيث يقول: فليست تصلح الرعية إلا بصلاح الولاية، ولا تصلح الولاية إلا باستقامة الرعية^(٣٨).

وقد أشار الإمام إلى مجموعة من الأمور المهمة التي تصب في نجاح الوالي في مهمته وتعكس صلاح منهجه، معتبرا تلك الأمور حقوقا للرعية تجب على الراعي، بعد أن اثبت حقوق الراعي على الرعية التي تتضمن الطاعة والوفاء والنصيحة. وهذه الحقوق المتبادلة هي واجبات متقابلة، قد فرضها الله تعالى على كلا الطرفين. قال الإمام: وأعظم ما افترضه الله سبحانه من تلك الحقوق، حق الوالي على الرعية وحق الرعية على الوالي، فريضة فرضها الله سبحانه لكل على كل، فجعلها نظاما لالفتهم وعزا لدينهم^(٣٩).
واهم ما نكّر به الإمام واليه، هو أن يضع الأمور في نصابها، ولا يتخذ القرارات تحت تأثير الغضب والانفعالات، وعليه أن يتحلى بضبط النفس والتروي وعدم التعجل لأن ذلك مدعاة لاختيار الأحكام الصائبة، فقال: إملك حمية أنفك وسورة حدك وسطوة يدك وغرب لسانك، واحترس من كل ذلك بكف الباردة وتأخير السطوة، وارفع بصرك إلى السماء عندما يحضرك منه، حتى يسكن غضبك فتملك الاختيار^(٤٠).





فعلى الوالي أن يكون رحيما بالرعية، وأن يعبر لهم عن محبته ولطفه بهم، حيث قال: وأشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبة لهم واللطف بهم... ولا تكونن عليهم سبعا ضاريا تغتتم أكلهم، فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق^(٤١).

كما على الوالي أن يتحصن تجاه الثقة المفرطة بالنفس، والميل لاستماع المديح، وهو ملزم بتنفيذ الوعود التي قطعها للرعية، وعدم المن عليهم حين تقديم الاحسان لهم، إذ قال: وإياك والاعجاب بنفسك والثقة بما يعجبك منها وحب الاطراء... إياك والمن على رعيته بإحسانك، أو التزيد فيما كان من فعلك، أو تعددهم ففتتبع موعدك بخلفك، أو التسرع إلى الرعية بلسانك...^(٤٢).

ومما أوصى الإمام به الوالي أيضا، هو الاتصال بالقواعد الشعبية والاستماع منهم مباشرة، وعدم الاحتجاب عنهم بوضع القيود الإدارية للقاء به والحديث معه؛ لأن الابتعاد عن الناس يمنعهم من الوصول إلى كثير من الحقائق والتباس الأمور ويفسح المجال لسوء الظن. فقد قال: فلا تطولن احتجابك عن رعيته، فإن احتجاب الولاة عن الرعية شعبة من الضيق وقلة علم بالأمور. والاحتجاب منهم يقطع عنهم علم ما احتجبوا دونه، فيصغر عندهم الكبير ويعظم الصغير، ويقبح الحسن ويحسن القبيح، ويشاب الحق بالباطل^(٤٣).

ثم أكد الإمام على أكثر مناهج الفساد في الحكم انتشارا، وهو القائم على الميل الطبيعي إلى الأهل والمقربين، فيكون ذلك سببا في المحاباة والاثرة على حساب الآخرين، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال موازين العدل والانصاف وإشاعة الظلم والحيث، فقال: ولا تقطعن لأحد من حشمك ولا حامتك قطيعة، ولا تعتمدن في اعتقاد عقدة تضر بمن يليها من الناس في شرب أو عمل مشترك، يحملون مؤنتهم على غيرهم، فيكون مهناً ذلك لهم دونك، وعيبه عليك في الدنيا والآخرة^(٤٤).





وأضاف الإمام مؤكداً على أهمية ترسيخ مبادئ العدل والانصاف بين الناس، وعلى دور القواعد الشعبية في استتباب الأمن وحفظ النظام، حين قال: وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق وأعمها في العدل وأجمعها لرضى الرعية، فإن سخط العامة يجحف برضى الخاصة، وإن سخط الخاصة يغتفر مع رضى العامة... وإنما عماد الدين وجماع المسلمين والعدة للأعداء العامة من الأمة، فليكن صفوك لهم وميلك معهم^(٤٥).

الوزراء:

وهم الأشخاص الذين يتولون مسؤوليات تنفيذية مباشرة تتعلق بشأن من شؤون الحياة العامة في الدولة الإسلامية، ولأهمية هذا الدور في إرساء السلم الأهلي وتحقيق العدالة الاجتماعية، اختار الإمام جماعة من الأشخاص الذين يتمتعون بمواصفات عالية من المعرفة والنقوى والإخلاص في العمل، من قبيل عمار بن ياسر ومالك الأشتر وأضرابهم، وقد أضاف النبي الكريم لقب الوزارة على الإمام علي في بعض الأحاديث الواردة عنه (ص).

وتوكيدا على هذا الجانب الحيوي في نجاح العمل الحكومي في عملية الإصلاح الإداري وتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية، وضع الإمام لعامله على مصر معايير محددة في اختيار الوزراء واسلوب عملهم فضلا عن طريقة تعامله معهم. حيث أكد: لا يكن اختيارك إياهم على فراستك واستنامتك وحسن الظن منك، فإن الرجال يتعرضون لفراغات الولاة بتصنعهم وحسن خدمتهم وليس وراء ذلك من النصيحة والأمانة شيء، ولكن اختبرهم بما ولوا للصالحين قبلك فاعمد لأحسنهم كان للعامة أثرا وأعرفهم بالأمانة وجها^(٤٦).

ومن جانب آخر شدد الإمام على: إن شر وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيرا ومن شركهم في الآثام فلا يكونون لك بطانة، فإنهم أعوان الأثمة وإخوان الظلمة، وأنت واجد منهم خير الخلف ممن له مثل آرائهم





ونفادهم، وليس عليه مثل آصارهم وأوزارهم وآثامهم... ثم ليكن آثرهم عندك أقولهم بمر الحق لك، وأقلهم مساعدة فيما يكون منك مما كره الله لأوليائه، واقعا ذلك من هواك حيث وقع. وألصق بأهل الورع والصدق، ثم رُضهُم على ألا يطروك ولا يبججوك بباطل لم تفعله^(٤٧).
المستشارون:

وهؤلاء أيضا من بطانة الحاكم إلا أن دورهم يقتصر على تقديم المشورة له في الأمور العامة للدولة، وقد اتخذ الإمام مستشارون لحكومته جملة من الأشخاص الذين يتمتعون بالدراية والحكمة والاخلاص، من أمثال عبدالله بن عباس وعمر بن الحمق الخزاعي وغيرهم.

ونظرا لأهمية هذه الوظيفة فقد بادر الإمام إلى توجيه الولاية في عملية اختيار المستشارين، وتحدث عن طبيعة المواصفات التي ينبغي مراعاتها في اختيارهم، ومما قاله: وليكن أبعد رعيك منك وأشنأهم عندك أطلبهم لمعائب الناس، فإن للناس عيوباً الوالي أحق من يسترها، فلا تكشف عنك منها... ولا تدخل في مشورتك بخيلاً يعدل بك عن الفضل ويعدك الفقر، ولا جباناً يضعفك عن الأمور، ولا حريصاً يزين لك الشره بالجور، فإن البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله^(٤٨).

ولم يكتف الإمام بتوجيه الولاية في عملية اختيار المستشارين، وإنما طلب منهم التواصل مع المجتمع لاسيما أولئك المعروفون بالشرف والصلاح، من أجل الاطلاع على المعلومات التفصيلية الدقيقة التي قد تغيب عنه وعن مستشاريه، حول المجتمع وطبيعة المشكلات التي تحيط به، فإن ذلك مدعاة لاتخاذ القرارات الصائبة ونجاحه في إدارة المجتمع. وحرص الإمام على توجيه الولاية لتفقد هذه الشريحة الصالحة ومنحها التكريم المناسب، فيكون ذلك سبباً على بذل النصيحة والوفاء للولاية. حيث قال: ألصق بذوي المروءات والأحساب وأهل البيوتات الصالحة والسوابق الحسنة، ثم أهل النجدة والشجاعة والسخاء والسماحة، فإنهم جماع من





الكرم وشعب من العرف. ثم تفقد من أمورهم ما ينتقد الوالدان من ولدهما، ولا يتفاقم في نفسك شيء قويتهم به، ولا تحقرن لطفًا تعادتهم به وإن قل؛ فإنه داعية لهم إلى بذل النصيحة لك وحسن الظن بك^(٤٩).
العمال:

وهؤلاء هم الموظفون الحكوميون في المجالات العامة المختلفة للدولة. وقد تطرق الإمام في عهده إلى مالك الأشر إلى قواعد مهمة وأساسية في عملية اختيار هذه الشريحة المهمة وإلى طبيعة التعامل معها لضمان الجودة الإدارية. ففي معرض توجيهه قال: انظر في أمور عمالك فاستعملهم اختبارًا ولا تولهم محاباة وأثرة، فإنهم جماع من شعب الجور والخيانة. وتوخ منهم أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة والقدم في الإسلام المتقدمة، فإنهم أكرم أخلاقًا وأصح أعراضًا، وأقل في المطامع إشراقًا وأبلغ في عواقب الأمور نظرًا. ثم أسبغ عليهم الأرزاق فإن ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم، وحجة عليهم إن خالفوا أمرك أو ثلموا أمانتك^(٥٠).

ولم يكتف الإمام ببعد التدقيق في عملية الاختيار، وإنما أضاف إلى جانب اختيار الشخصية الصالحة بُعد الرقابة والمحاسبة الإدارية فقال: ثم تفقد أعمالهم وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإن تعاهدك في السر لأمرهم حدوة لهم على استعمال الأمانة والرفق بالرعية. وتحفظ من الأعوان فإن أحد منهم بسط يده إلى خيانة اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك، اكتفيت بذلك شاهدًا، فبسطت عليه العقوبة في بدنه وأخذته بما أصاب من عمله، ثم نصبته بمقام المذلة ووسمته بالخيانة وقلدته عار الخيانة^(٥١).

وعلى ضوء هذا النص، يمكن أن نستخلص أهم القواعد والضوابط الإدارية في عملية اختيار الموظفين العموميين وكيفية التعامل معهم، وهي:





- ألا يكون اختيار الموظف مستندا إلى المحاباة والاثرة، وإنما يكون الاختيار مبني على أساس الفحص والاختبار .

- أن يقع الاختيار على من تمتع بالتربية الصالحة والتاريخ الحسن، واتصافه بالفضيلة والخبرة.

- أن يمنح هؤلاء الموظفون رواتب وعطايا مجزية تسد حاجتهم.

- أن يكون الموظفون تحت المراقبة المستمرة والمحاسبة الدقيقة.

هذا وقد بسط الإمام توجيهاته إلى عماله على الجباية، وهي ترقى لأن تكون أفضل قواعد إدارية ومناهج عمل لمؤسسات الجباية الحديثة، لا يسع المجال لذكرها هنا.

القضاة:

وهم الأشخاص المرشحون من قبل الحاكم الأعلى أو الولاية في الأقاليم لتولي مهمة الفصل في المنازعات بين الناس التي تتعلق بالدماء والاملاك والأموال وغيرها، لكونهم يحملون مؤهلات ويتمتعون بخصال حددها الفقهاء كالعلم بالشريعة والعدالة وغيرها.

ونظرا لما لهذه المسؤولية وما يترتب عليها من آثار اجتماعية كبيرة وخطيرة، تدخل في تقييم عمل السلطة وجهاز الحكم ومعيار مطابقة قواعده لمبدأ الحق والعدل أم الظلم والجور، ومدى وترسيخها واشاعتها في المجتمع. تبعا لذلك فقد أكد الإمام على خطورة مهمة القضاء حين خاطب شريح القاضي قائلا: يا شريح قد جلست مجلسا لا يجلسه إلا نبي أو وصي نبي أو شقي^(٥٢).

وتطرق الإمام إلى الأسس والضوابط الحاكمة في عملية اختيار القضاة، وقد تشدد في الحدود والقيود المؤهلة لهذه المهمة بما يتناسب وخطورتها، فقد قال: اختر للحكم بين الناس أفضل رعيك في نفسك، ممن لا تضيق به الأمور ولا تمحكه الخصوم، ولا يتماذى في الزلة ولا يحصر من الفيء إلى الحق إذا عرفه، ولا





تشرف نفسه على الطمع، ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه، وأوقفهم في الشبهات وأخذهم بالحجج، وأقلهم تبرا بمراجعة الخصم وأصبرهم على تكشف الأمور، وأصرمهم عند اتضاح الحكم، ممن لا يزيده إطرأ ولا يستميله إغراء، وأولئك قليل^(٥٣).

زد على ذلك، فقد وجه الإمام الولاية بمنح القاضي تكريما يليق بعطائه، وأن يوسع عليه في الرزق، فيكون ذلك دافعا له على تقديم مزيد من العطاء والوفاء. فقال: وأفسح له في البذل ما يزيل علته وتقل معه الحاجة إلى الناس، وأعطه من المنزلة لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك^(٥٤).

ومما تجدر الإشارة إليه، أن هناك قضايا رفعت في الدولة الإسلامية عرفت ب(قضاء المظالم)، أنشئت على ضوئها مؤسسة تحت عنوان (ديوان المظالم). مهمتها النظر في القضايا التي يعجز القضاء عن النظر فيها، حيث تكون الحكومة أو أحد رجالها طرفا في النزاع مع بعض أفراد الرعية. والسبب الموضوعي لنشوء هذه الظاهرة جاء بعد وفاة النبي وظهور جور بعض الولاة وتعليهم على الرعية، وتعاضم الأمر واتسع الخرق حتى تجاوز الحدود على عهد عثمان. وكان لأبي بكر وعمر زمن خلافتها مواقف في هذا الشأن، ولكن الإمام علي قد تصدى لهذه الظاهرة بقوة، حين واجه النهج الذي اتبعه ولاة عثمان مع الأمة، حتى غدا (عرف) لرجال الدولة في تعاملهم مع الرعية^(٥٥).

ولعل من أبرز النصوص التي وردت في هذا الشأن، ويمكن اعتباره تنظيمًا إداريًا لمثل هذا النوع من القضايا، ما أشار إليه الإمام في عهده لمالك الأشتر، حين قال: واجعل لذوي الحاجات منك قسما تفرغ لهم فيه شخصك، وتجلس لهم مجلسا عاما...وتتعد عنهم جندك وأعوانك، أحراسك وشرطك، حتى يكلمك متكلمهم غير متعتع^(٥٦).





هذا وقد بنى الإمام زمن خلافته بيتا في مدينة الكوفة، عرف ب(بيت المظالم) كان يضع فيه المظلومون ظلامتهم فيه، وكان يتولى الاشراف عليه بنفسه، حيث يطلع على ما عرضه ذوي الحاجة والمظلومين فيه^(٥٧).

الجيش:

جهاز تقوم مهمته على حماية الدولة من الاعتداءات الخارجية وحفظ النظام العام، وهو من أقدم المؤسسات في الدولة إذ لا غنى لها عنه، ولذا حضي هذا الجهاز بالكثير من العناية والاهتمام في مجالي التنظيم والتجهيز منذ أقدم العصور. لاسيما الدولة الإسلامية التي كانت رسالتها ووجودها وأهدافها تتعارض مع إرادات القبائل والاقوام التي نشأت فيها، ومن ثم رافق قيامها الكثير من الغزوات والحروب، الأمر الذي دفعهم إلى الاعتناء بالجيش الإسلامي وتجهيزه.

وربما كان الانخراط في المؤسسة العسكرية عاما في بداية وجود الدولة الإسلامية، لكون الخطاب الإلهي للدعوة إلى الجهاد كان عاما لكل قادر، إلا أنه مع اتساع رقعة الدولة وتطورها وتنامي المجتمع الإسلامي، قد أدى إلى تبلور المؤسسة العسكرية المتخصصة والمتفرغة لهذه المهمة، حيث أصبح لها ديوان يحصي عدد الجنود ويؤمن عطاءهم من بيت المال، فضلا عن تنظيم عملية التجهيز والتسليح بعد أن كان شخصا، إذ كان على أفراد جيش المسلمين تجهيز أنفسهم مما يملكون من أدوات سلاح ودواب وغيرها مما يحتاجون إليه. وفي هذا الموضوع قال الإمام: لا قوام للجنود إلا بما يخرج الله لهم من الخراج، الذي يقوون به في جهاد عدوهم ويعتمدون عليه فيما يصلحهم^(٥٨).

وهناك مبادئ مهمة ارساها الإمام في منهج الجيوش الإسلامية وكيفية تعاملها مع الخصوم، وهي تصلح أن تكون قواعد عسكرية حديثة تحمل مضامين أخلاقية عالية، ومنها:





- كان الإمام حريصا على مبدأ عدم الابتداء بالقتال، ففي كل الحروب التي خاضها الإمام بنفسه، أو كانت بقيادة أشخاص آخرين انتدبهم الإمام، فإن هذا المبدأ كان هو الحاكم عليها جميعا، فمن وصاياه لأحد قاداته: ولا تقاتلن إلا من قاتلك... ولا تدن من القوم دنو من يريد أن ينشب الحرب، ولا تباعد عنهم من يهاب البأس حتى يأتيك أمري، ولا يحملنكم شأنهم على قتالهم قبل دعائهم والإعذار إليهم^(٥٩)...
- عدم الاقدام على القتال إلا بعد الدعوة والاعذار، ففي معرض حديثه عن معركة الجمل قال: فأعذرت في الدعاء وأقلت العثرة، وناشدتهم عهد بيعتهم فأبوا إلا قتالي، فاستعنت بالله عليهم فقتل من قتل وولوا مدبرين إلى مصرهم^(٦٠)..
- مبدأ حرمة الدم ورفض سفك الدماء بغير وجه حق، قد جاء في عهده للأشتر: إياك والدماء وسفكها بغير حلها، فإنه ليس شيء أدنى لنقمة ولا أعظم لتبعة، ولا أحرى لزوال نعمة وانقطاع مدة من سفك الدماء بغير الحق^(٦١).
- مبدأ القبول بالصلح، فقد جاء عنه (ع): ولا تدفعن صلحا دعاك إليه عدوك، والله فيه رضا، فإن في الصلح دعة لجنودك وراحة من همومك وأمنا لبلادك^(٦٢)...
- فتح باب الأمان فعنه (ع): إذا أوما أحد من المسلمين أو أشار بالأمان إلى أحد من المشركين، فنزل على ذلك فهو في أمان^(٦٣).
- مبدأ الالتزام بالعهود مع الخصوم، قال الإمام: وإن عقدت بينك وبين عدوك عقدة أو ألبسته منك ذمة، فحط عهدك بالوفاء وارع ذمتك بالأمانة^(٦٤)...
- الشرطة:





أسس الإمام جهازا خاصا مهمته حفظ الأمن واستتباب النظام والقبض على المجرمين وإيداعهم السجون، أطلق عليه أسم (شرطة الخميس)، وبلغت أعداد المنخرطين ضمن هذه المؤسسة خمسين ألف رجلا، وكانت تحت قيادة مالك بن حبيب اليربوعي^(٦٥).

وانيطت بهذه المؤسسة مجموعة من الواجبات والمسؤوليات، أهمها^(٦٦):

- حفظ النظام والأمن العام.
 - المحافظة على الأموال العامة والخاصة وصيانتها من الاعتداءات.
 - اتخاذ التدابير الوقائية لمنع وقوع الجريمة.
 - تطبيق قرارات السلطة القضائية والقبض على المجرمين.
- وقد حددت تعاليم الدين صلاحيات هذه المؤسسة، فليس لها أن تعتقل أي شخص سوى من ثبتت في حقه تهمة يعاقب عليها القانون الإسلامي، وفيما لو ارتكبت بعض عناصرها مخالفات لهذا القانون، فإنهم يقدمون للقضاء ويخضعون للعقوبات المقررة فيه.

وكان الإمام علي أول من أقام السجن في تأريخ الدولة الإسلامية، حيث أنشأ بناء خاصا يحال إليه الأشخاص ممن تثبت في حقه جريمة يحاسب عليها القانون الإسلامي، إلا أن بناءه لم يكن محكما فرما تسرب منه المسجونون، فعمد إلى بناء سجن آخر محصن بشكل أكبر^(٦٧).

الحسبة:

هي التنظيم الإداري الذي يعمل على ضبط تصرفات الأفراد، لكيلا تؤدي إلى الإضرار بالعامه، تقوم عليه أجهزة ترتبط بالسلطة، تمنع المخالفات في مجالات السلامة العامة والطمأنينة والصحة، ويمتد نشاطها إلى





حماية الأملاك والثروات العامة، وتحافظ على الحشمة. كما وتكافح الغش والتلاعب سواء في المكايل أو الموازين أو الأسعار.

وقد عرف العصر الإسلامي هذا النظام، وأقام مؤسسة الحسبة على تأديته ومنحها صلاحيات واسعة. وقد مارس الإمام علي هذا الدور بنفسه أيضا، فقد كان يسير في الطرقات والأسواق ويراقب ويوجه الناس والباعة إلى الالتزام بالضوابط، وربما عاتب أو عاقب المخالفين.

هذا وقد أوصى الإمام ولاية الأقاليم باستخدام نفس المنهج، وحثهم على محاربة الاحتكار وشح التجار ومغالاتهم في الأسعار، فقال: وتفقّد أمورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك، واعلم مع ذلك أن في كثير منهم ضيقا فاحشا وشحا قبيحا، واحتكارا للمنافع وتحكما في البياعات، وذلك باب مضرّة للعامة وعيب على الولاية، فامنع من الاحتكار... فمن قارف حكرة بعد نهيك إياه، فنكل به وعاقبه في غير إسراف^(٦٨).

الخاتمة:

- تأسست الدولة الإسلامية على يد الرسول الكريم في مدينة يثرب والمناطق المحيطة بها، التي أنهكت الصراعات القبلية اقتصادها الهش، فضلا عن الهجومات المسلحة والحصار والمطاردة الذي ضربته قريش على هذه الدولة الفتية ومواطنيها. وفي ظل هذه الظروف القاسية اتبع الرسول سياسة العدل والانصاف في توزيع الموارد المالية والمادية على المسلمين.

- تحسنت الظروف السياسية والاقتصادية للدولة في زمن خلافة أبي بكر، بعد انهيار المقاومة القرشية والتمرد اليهودي، وامتداد الدولة لمناطق واسعة من شبه الجزيرة، إلا أن ما أفرزته السقيفة من إبعاد للبيت الهاشمي وتقديم المعيار القبلي على الاصطفاء الإلهي قد أنعش آمال الطلقاء من القرشيين في الوصول لمواقع السلطة.





- تحققت آمال قريش فعلا بتوسع ولاية معاوية على بلاد الشام في عهد خلافة عمر، الذي عمد هذا الأخير إلى التمرد على سياسة الرسول في توزيع الموارد المالية على أفراد الرعية، فقام بالتمييز في العطاء، لاسيما مع حدوث نقلة كبيرة في إمكانات الدولة.
- وجاء عثمان فعزل الولاة والقادة من مواقع القرار، واستبدلهم بأشخاص من أهل بيته وأقاربه من بني أمية، من الذين لا يمتلكون مؤهلات الصلاح والسابقة، فانتشر الظلم والفساد في أرجاء الدولة، وعمت النقمة عليه وطولب بالإصلاح ولكنه لم يستجب لتلك المطالبات، الأمر الذي أدى إلى الثورة عليه، ثم قتله.
- في ظل هذه الظروف الصعبة أصبح الإمام علي حاكما للدولة الإسلامية، فأجرى إصلاحات إدارية فورية، وقام بتغيير الولاة والقادة ومسؤولي الدولة، بآخرين ممن يعرفون بالصلاح والسابقة، وجعلهم تحت المراقبة الدقيقة والمحاسبة، رافضا المقترحات الداعية إلى التعامل معهم وفقا لمبدأ السياسة الناعمة، حفاظا على النظام واستقراره.
- إلى جانب ذلك كان للإمام إصلاحات مالية كبيرة، فعمد إلى استعادة الأموال والقطائع التي وزعها عثمان من غير وجه حق، وأحيا سيرة الرسول العادلة في عملية توزيع موارد الدولة على المواطنين، الأمر الذي أثار حفيظة الطبقة المنتفعة من النظام السابق.
- سجل البحث أهم فقرات النظام الإداري للدولة زمن حكم الإمام، وثبت القواعد الأساسية في عملية اختيار القادة والمسؤولين العموميين، وطبيعة التعامل معهم، علاوة على الإشارة إلى الآداب التي ينبغي أن يتحلون بها.

الهوامش:

(١) السلمي اعلي السلوك الإنساني في الإدارة ص ٧.





- (٢) عبد المقصود عبد الفتاح الإمام علي بن أبي طالب مج ٢ ص ٩.
- (٣) حسين اطه الفتنة الكبرى ج ١ ص ٣٥.
- (٤) المصدر السابق ج ١ ص ١١.
- (٥) الموسوعة العربية اعلام ومشاهير مج ١٩ معاوية بن أبي سفيان ص ٤٤.
- (٦) الريشهري محمد اموسوعة الامام علي بن أبي طالب (ع) في الكتاب والسنة والتاريخ ج ١٥ هامش ص ٢٨٩.
- (٧) السيوطي اجلال الدين اتاريخ الخلفاء ص ١٨٤-١٨٥.
- (٨) الدنيوري أبي حنيفة الاخبار الطوال ص ١٣٩.
- (٩) الدنيوري ابن قتبية الامامة والسياسة ج ١ ص ٥٠.
- (١٠) الناصري محمد باقر امع الإمام علي في عهده لملك الأشراف ص ٤٦-٤٧.
- (١١) الدنيوري ابن قتبية الامامة والسياسة ج ١ ص ٥٠.
- (١٢) السيوطي اجلال الدين اتاريخ الخلفاء ص ١٨٥.
- (١٣) حسين اطه الفتنة الكبرى ج ١ ص ١٩٤.
- (١٤) الربيعي اسجاد الإدارة ونظام الحكم في عهد مالك الأشراف ص ١٢-١٣.
- (١٥) حسين اطه الفتنة الكبرى ج ١ ص ١٩٥.
- (١٦) الطبري محمد بن جرير اتاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك) ج ٤ ص ٤٢٧.
- (١٧) ابن ابي الحديد اشرح نهج البلاغة ج ١ ص ٢٠٠.
- (١٨) الريشهري محمد اموسوعة الامام علي بن أبي طالب (ع) في الكتاب والسنة والتاريخ ج ٥ ص ١٩٠.
- (١٩) المصدر السابق ج ٤ ص ١١-١٢.
- (٢٠) المصدر السابق ج ٤ ص ١٣.
- (٢١) الطبري محمد بن جرير اتاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك) ج ٤ ص ٤٤٢.
- (٢٢) الريشهري محمد اموسوعة الامام علي بن أبي طالب (ع) في الكتاب والسنة والتاريخ ج ٤ ص ١١٧.





- (٢٣) الطبري محمد بن جرير تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك) ج٤ ص٤٤٠-٤٤١ .
- (٢٤) الإمام علي نهج البلاغة اجمع الشريف الرضي اشرح محمد عبدة ج١ ص١٨٩ .
- (٢٥) عبد المقصود عبد الفتاح الإمام علي بن أبي طالب ج٢ ص٢٢٦-٢٢٧ .
- (٢٦) المجلسي محمد باقر ابحار الأنوار ج٣٢ ص١٧ .
- (٢٧) ابن ابي الحديد اشرح نهج البلاغة ج١ ص٢٦٩ .
- (٢٨) الريشهري محمد اموسوعة الامام علي بن أبي طالب (ع) في الكتاب والسنة والتاريخ ج٤ ص١٢١ .
- (٢٩) طي امحمد الإمام علي ومشكلة نظام الحكم ص١٧١-١٧٢ .
- (٣٠) الحلواناصر هادي ناصر الفقه السياسي عند الإمام علي (ع) ص١٩١ .
- (٣١) طي امحمد الإمام علي ومشكلة نظام الحكم ص١٧٤ .
- (٣٢) المصدر السابق ص١٧٥ .
- (٣٣) العسقلاني ابن حجر افتح الباري شرح صحيح البخاري ج١٣ ص٦ .
- (٣٤) الإمام علي نهج البلاغة اجمع الشريف الرضي اشرح محمد عبدة ج١ ص٨٤ .
- (٣٥) المصدر السابق ص٩١ .
- (٣٦) الإمام علي انص العهد العلوي الشريف اتعليق محمد باقر الناصري متن كتاب: مع الإمام علي في عهده لمالك الأشراف ص٢٩ .
- (٣٧) الإمام علي نهج البلاغة اجمع الشريف الرضي اشرح محمد عبدة ج٢ ص١٤ .
- (٣٨) الريشهري محمد اموسوعة الامام علي بن أبي طالب (ع) في الكتاب والسنة والتاريخ ج٤ ص٢٣٠ .
- (٣٩) المصدر نفسه .
- (٤٠) الإمام علي انص العهد العلوي الشريف اتعليق محمد باقر الناصري متن كتاب: مع الإمام علي في عهده لمالك الأشراف ص١٣٢ .
- (٤١) المصدر السابق ص٣٦-٣٨ .





- (٤٢) المصدر السابق ص ١٢٨-١٢٩.
- (٤٣) ابن ابي الحديد اشرح نهج البلاغة ج ١٧ ص ٩٠.
- (٤٤) المجلسي امحمد باقر ابحار الأنوار ج ٤ ص ١٧٤ ص ٢٦١.
- (٤٥) الإمام علي انص العهد العلوي الشريف اتعليق محمد باقر الناصري متن كتاب: مع الإمام علي في عهده لمالك الأشراف ص ٤٨-٤٩.
- (٤٦) المصدر السابق ص ١٠٢.
- (٤٧) المصدر السابق ص ٥٧-٥٨.
- (٤٨) المصدر السابق ص ٥٠-٥٤.
- (٤٩) المصدر السابق ص ٧٤-٧٥.
- (٥٠) المصدر السابق ص ٨٩-٩٠.
- (٥١) المصدر السابق ص ٩٢-٩٣.
- (٥٢) الكليني امحمد بن يعقوب الكافي (الفروع) ج ٧ ص ٤٠٦.
- (٥٣) الإمام علي انص العهد العلوي الشريف اتعليق محمد باقر الناصري من كتاب: مع الإمام علي في عهده لمالك الأشراف ص ٨٢-٨٣.
- (٥٤) الريشهري امحمد اموسوعة الامام علي بن أبي طالب (ع) في الكتاب والسنة والتاريخ ج ٤ ص ٢٥٢.
- (٥٥) شمس الدين امحمد مهدي انظام الحكم والإدارة في الإسلام ص ٥٥٨-٥٦٠.
- (٥٦) الإمام علي انص العهد العلوي الشريف اتعليق محمد باقر الناصري متن كتاب: مع الإمام علي في عهده لمالك الأشراف ص ١١٢.
- (٥٧) القرشي اباقر شريف امناهج حكومة الإمام أمير المؤمنين ص ٣٦.
- (٥٨) الإمام علي انص العهد العلوي الشريف اتعليق محمد باقر الناصري متن كتاب: مع الإمام علي في عهده لمالك الأشراف ص ٦٨.





- (٥٩) الإمام علي نهج البلاغة أشرح محمد عبده آج ٣ ص ١٣ .
- (٦٠) المنقري أنصر بن مزاحم أوقعة ص ١٦ .
- (٦١) الإمام علي أنصر العهد العلوي الشريف أعلق محمد باقر الناصري أ متن كتاب: مع الإمام علي في عهده لملك الأشراف ١٢٥ .
- (٦٢) المصدر السابق ص ١٢٠ .
- (٦٣) النوري الميرزا حسين أ مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل آج ١١ ص ٤٥-٤٦ .
- (٦٤) الإمام علي أنصر العهد العلوي الشريف أعلق محمد باقر الناصري أ متن كتاب: مع الإمام علي في عهده لملك الأشراف ١٢٢ .
- (٦٥) طي أمحمدا الإمام علي ومشكلة نظام الحكم ص ١٧٩ .
- (٦٦) القرشي أباهر شريف أناهج الأنظمة الإسلامية ص ٣٧٠ .
- (٦٧) القرشي أباهر شريف أناهج حكومة الإمام أمير المؤمنين ص ١٣٩ .
- (٦٨) الإمام علي أنصر العهد العلوي الشريف أعلق محمد باقر الناصري أ متن كتاب: مع الإمام علي في عهده لملك الأشراف ١٠٤-١٠٥ .

المصادر والمراجع:

- ١- الموسوعة العربية أعلام ومشاهير أجم ١٩ معاوية بن أبي سفيان أ الموقع الإلكتروني
<http://arab-ency.com.sy/ency/details/>
- ٢- ابن ابي الحديد أشرح نهج البلاغة أ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم أدار أحياء الكتب العربية أ ط ١ ١٩٥٩ .
- ٣- الإمام علي أ نهج البلاغة أ جمع الشريف الرضي أشرح محمد عبده أدار المعرفة أ بيروت .
- ٤- حسين أ طه أ الفتنة الكبرى آج ١ أدار المعارف أ ط ١٢ أ القاهرة .
- ٥- الحلوانصر هادي ناصر أ الفقه السياسي عند الإمام علي (ع) أ طروحة دكتوراه أ كلية الفقه أ جامعة الكوفة أ ٢٠١٤ .
- ٦- الدينوري أ ابن قتيبة أ الامامة والسياسة آج ١ أ تحقيق علي شيري أ منشورات الشريف الرضي .





- ٧-الدينوري أبي حنيفة الاخبار الطوال التحقيق عبد المنعم عامر مكتبة الحيدرية ط ٢ اقم ١٣٧٩ هـ.ق.
- ٨-الربيعي اسجاد الإدارة ونظام الحكم في عهد مالك الأشرم مؤسسة علوم نهج البلاغة ط ٢٠١٧١١ كربلاء.
- ٩-الريشهري امحمد موسوعة الامام علي بن أبي طالب (ع) في الكتاب والسنة والتاريخ ج/٥، ١٤ المكتبة الشيعية الموقع الإلكتروني: <http://shiaonlinelibrary.com>
- ١٠-السلمي اعلي السلوك الإنساني في الإدارة مكتبة غريب القاهرة.
- ١١-السيوطي اجلال الدين اتاريخ الخلفاء تحقيق رضوان جامع رضوان مؤسسة المختار ط ١ ٢٠٠٤١ القاهرة.
- ١٢- شمس الدين امحمد مهدي انظام الحكم والإدارة في الإسلام المؤسسة الجامعية ط ٢ ١٩٩١١.
- ١٣-الطبري امحمد بن جرير اتاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك) ج ٤ تحقيق محمد أبو الفضل ادار المعارف ط ٥.
- ١٤-طي امحمدا الإمام علي ومشكلة نظام الحكم ادار الغدير ط ١١ ١٩٩٧١ بيروت
- ١٥-عبد المقصود اعبد الفتاح الإمام علي بن أبي طالب امج ٢ مكتبة العرفان بيروت.
- ١٦-العسقلاني ابن حجر افصح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٣ ادار المعرفة ط ١٢ بيروت.
- ١٧-القرشي اباقر شريف انماهج الأنظمة الإسلامية الرافدا ط ١١ ٢٠١١.
- ١٨-القرشي اباقر شريف انماهج حكومة الإمام أمير المؤمنين تحقيق مهدي باقر القرشي الناشر: ماهر ط ١١ ٢٠١١١.
- ١٩-الكليني امحمد بن يعقوب الكافي (الفروع) ج ٧ تعليق علي أكبر الغفاري ادار الكتب الإسلامية ١٣٦٧١.
- ٢٠-المجلسي امحمد باقر ابحار الأنوار ج ٣٢، ١٧٤ مؤسسة الوفاء ١٩٨٣١ بيروت.
- ٢١-المنقري انصر بن مزاحم واقعة صفين تحقيق عبد السلام هارون الموقع الإلكتروني: <http://old.aqaed.com/ahlulbait/books/sifeen/indexs.html>
- ٢٢-الناصرى امحمد باقر امع الإمام علي في عهده لمالك الأشرم ادار التعارف ط ٢ ١٩٨٠١ بيروت.
- ٢٣-النوري الميرزا حسين مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل مؤسسة آل البيت عليهم السلام المكتبة الشيعية الموقع الإلكتروني: <http://shiaonlinelibrary.com>



